# مجتمع

## ضحايا بفيضانات جنوب شرقي البرازيل

قضى 10 أشخاص على الأقل في فيضانات أعقبت هطول أمطار غزيرة في ولاية ميناس جيرايس جنوب شرقي البرازيل، فيما حذرت السلطات من خطر حدوث فيضانات قاتلة جديدة بالولاية التي شهدت السبت الماضي انهيار كتل صخرية قتلت 10 أشخاص أيضاً بينهم 5 من عائلة واحدة تواجدوا على متن قارب في بحيرة سياحية. ومنذ أن بدأ هطول الأمطار في الولاية مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قتل 19 شخصاً بسبب الفيضانات، بينما اضطر أكثر من 17،200 شخص إلى النزوح من منازلهم، بعدما أعلنت 145 من 853 بلدة حال الطوارئ. (فرانس برس)

## عدد المهاجرين إلى أوروبا مثل ما قبل كورونا

أعلنت الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس)، أول من أمس الثلاثاء، أن حوالى 200 ألف مهاجر سرّي وصلوا إلى الاتحاد الأوروبي العام الماضي، في حصيلة تعتبر الأكبر منذ عام 2017. وأوضحت أن عددهم ارتفع بنسبة 36 في المائة عن عام 2019، وبنسبة 57 في المائة عن عام 2020، حين قلصت قيود جائحة كورونا عددهم. وقالت: «إلى جانب تأثر تدفق المهاجرين برفع القيود على التنقل العالمي، أضيف عام 2021 عامل قدوم كُثر عبر بيلاروسيا، وآخرين عبر البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان وقبرص تحديداً». (فرانس برس)

# حرارة قياسية في الأرجنتين

حولت درجات الحرارة التي تجاوزت 40 درجة مئوية، الأرجنتين إلى المكان الأكثر حرّاً على سطح الأرض خلال فترات من ساعات اليوم، ما تسبب في ضغط شديد على شبكات توزيع الكهرباء التي انقطعت عن مئات الآلاف من السكان بينهم في العاصمة بوينس آيرس، ما أجبرهم على البحث عن الظل بأية وسيلة. وقال خوسيه كاسابال (42 عاماً) الذي اصطحب أطفاله إلى مكان أكثر برودة: «تحوّل منزلي إلى فرن بلا كهرباء فنقلت الأولاد إلى منزل جدتهم الذي يضم حوض سباحة». كذلك، ألحق الطقس الحار والجاف في الأرجنتين الناتج من ظاهرة النينيا التي تترافق مع انخفاض واسع في درجات حرارة سطح محيط وسط وشرقي المحيط الهادئ بسبب تغيّرات في دوران الغلاف الجوي، أضراراً بالمحاصيل. وقال غوستافو باريوس (34 عاماً) خلال جلوسه في ظل أشجار بمنطقة تيغري: «لا أملك مكيف هواء في المنزل، بل مجرد مروحة تحرك الهواء الساخن. إنه أمر لا يطاق». ونبّه المسؤولون المحليون السكان إلى ضرورة تفادي أشعة الشمس، وارتداء ملابس خفيفة مع إبقاء أجسامهم رطبة، فيما تساءل البعض عن التغيّرات المناخية المتطرفة التي أدت إلى سلسلة حرائق في غابات دلتا نهر بارانا في الأرجنتين خلال الأعوام الأخيرة، وانخفاض مستوى النهر إلى أقل منسوب خلال نحو 80 عاماً. وقالت مارتا لوروسو (59 عاماً): «ولدت هنا، وكان المناخ معتدلاً دائماً، ثم رأيت كيف تغيّرت درجة الحرارة بمرور الأعوام».

(رويترز)

(صارا سوستي/ فرانس برس)

# فلسطينيون بلا هويات في لبنان

بيروت ـ **انتصار الدنان**

خلال توليه منصب سفير دولة فلسطين في لبنان بين عامي 2006 و2009، اتفق عباس زكي مع الدولة اللبنانية على إصدار بطاقات تعريف للاجئين الفلسطينيين الذين أتوا إلى لبنان بعد النكبة الثانية عام 1967، والذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية. لكن أي تطور لم يحدث منذ ذلك الوقت في شأنهم، ما عنى استمرار حرمانهم من أي حقوق إنسانية، وفي مقدمها الاعتراف بوجودهم.

يقول محمد عطية، الذي يتحدر والده من غزة، وولد في لبنان عام 1983 من دون أن تمنحه الدولة اللبنانية وثائق رسمية، ويعمل حالياً سائق سيارة أجرة ويقيم في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب)، لـ«العربي الجديد»: «تعلمت في المدرسة بقوة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية التي انتمى والدي إليها. أما اليوم فلا يملك أولادي وثائق رسمية تسمح بالتحاقهم بمدارس، ولا أنتسب شخصياً إلى أي فصيل فلسطيني للإفادة من نفوذه، لكنني استطعت تحت ضغط الرحمة الإنسانية أن أدخل أولادي لمدرسة حكومية في لبنان، حيث جرى تسجيلهم في خانة التلاميذ قيد الدرس لأننا لا نملك أوراقاً تثبت جنسيتنا».

يضيف: «أحمل فقط ورقة تعريف أصدرتها سفارة دولة فلسطين في لبنان سابقاً، وأيضاً ورقة من الأمن العام اللبناني تؤكد هويتنا، والتي كنت أستفيد منها سابقاً باعتبارها بطاقة تعريف شخصية لي، لكن أحداً لم يعد يعترف بها اليوم، علماً أن جنود الجيش اللبناني يضحكون لدى إبرازي لها. وهي لا تخولني شراء خط تلفون أو استصدار دفتر قيادة ووثيقة للسفر».

ويخبر محمد عادل مهنا، الذي ولد في مدينة طولكرم الفلسطينية عام 1953 ويقيم في مخيم عين الحلوة، «العربي الجديد»: «أرضى أن أحصل على جواز سفر فلسطيني شرط أن يحمل رقماً وطنياً»، يضيف: «عاش والدي في العراق، في حين عشت مع أمي في فلسطين، قبل أن تنتقل للعيش مع والدي في الأردن، فبقيت وحدي في فلسطين. وفي عام 1965، تركت فلسطين وتوجهت إلى الأردن، ثم إلى باكستان عام 1975 لدراسة العلوم السياسية. وحين أردت العودة إلى فلسطين جرى منعي فانتقلت إلى الأردن، ثم جئت إلى لبنان بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية خلال فترة اندلاع الحرب الأهلية، لكن صلاحية جواز سفري الأردني انتهت عام 1980، ولم أعد أستطيع العودة إلى الأردن، وتحديداً بعد عام 1993، حين جرى فصل الضفتين. ومنذ ذلك الوقت أعيش في لبنان من دون أوراق تثبت هويتي، وأنا أطالب السفارة الفلسطينية بالتحرك فوراً للعمل على إصدار وثائق تثبت هويتنا». ويتحدث علاء الدين الجابري، الذي ولد في قطاع غزة عام 1976 ويقيم في مخيم عين الحلوة، لـ«العربي الجديد»، عن أن جده ترك فلسطين عام 1969 حين توجه إلى الأردن الذي تركه مع عائلته بعد عام واحد وقصد سورية ثم لبنان مع منظمة التحرير الفلسطينية، ثم عاد إلى سورية قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، ويقول: «تكفلت منظمة التحرير الفلسطينية بكل احتياجاتنا من طبابة وتعليم وغيرهما، فوالدي عمل في جهازها للأمن الموحد. واهتمت المنظمة بتأمين جواز سفر لوالدي، في حين لم تكن عائلتنا تعطي أي اهتمام لبطاقات الهوية والإقامة وبقية الأوراق لأننا كنا نعيش في ظل المنظمة التي امتلكت نفوذاً حينها، واستطاعت فرض شروطها. ثم وصل الأمر إلى عدم الاعتراف بنا وعدم تسجيلنا في الدوائر الحكومية اللبنانية، وأنا لا أملك أي قيد في سراي مدينة صيدا».

يضيف: «لا تزال زوجتي مسجلة حتى اليوم على قيود أهلها بأنها عزباء لأن الدولة اللبنانية رفضت تسجيل الزواج بحجة أن فلسطيني نكبة عام 1967 لا يحق لهم ذلك من دون العودة إلى وزارة الخارجية الفلسطينية التي تملك حق إعطاء أوراق تثبت هويتنا. وقد حاولنا فعل ذلك مرات، لكننا لم نستطع الوصول إلى أي شيء، فالسفارة الفلسطينية في لبنان لم تعمل لخدمتنا في هذا الشأن، في حين اكتفى السفير عباس زكي بتأمين بطاقة تعريف لنا بعدما كنا نحمل بطاقات هوية مزورة لأننا لا نملك غيرها».

ويوضح أن «حمل فلسطينيي عام 1967 وثائق سفر صادرة عن الجمهورية المصرية أو المملكة الأردنية الهاشمية أمر صحيح كونهما كانا البلدين اللذين لجأنا إليهما عام 1967 حين تهجر أهالي قطاع غزة إلى الأردن ومصر. والأشخاص الذين مكثوا في أحد البلدين حصلوا على جنسيته».

ويختم: «نريد أن تحل سفارة دولة فلسطين في لبنان الموضوع بالتنسيق مع الدولة اللبنانية كي نحصل على وثائق تثبت جنسيتنا، علماً أننا نملك وثائق تفيد بأن أصولنا من غزة».

### «أونروا» لا تعترف بنا

يقول محمد عطية: «لا أريد مالاً، بل فقط حل أزمة الاعتراف بنا، والحصول على أوراق تثبت هويتي. لم استطع تسجيل أولادي، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، لا تعترف بنا ولا توفر لنا خدمات، لذا يجب أن تتعامل أونروا والدولة اللبنانية والسفارة الفلسطينية في لبنان بجدية مع قضيتنا».

تحقيق

# قمع الأطفال انقلابيو السودان «بلا مسؤولية»

فيما يتمسك السودانيون بالدفاع عن مبادئ ثورتهم في مواجهة الانقلاب العسكري الأخير على الحكم المدني، ينضم أطفال إلى الحراك، ويتحولون إلى ضحايا القمع بالرصاص، وانتهاكات تخالف القيم

يحمل لافتة مطالب وسط التظاهرات (فرانس برس)

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يتعرض أطفال وقُصّر يشاركون في المواكب التي تحتج ضد الانقلاب العسكري الأخير الذي شهده السودان في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لانتهاكات تثير قلقاً واسعاً في المجتمع، ولدى الأسر خصوصاً. وفيما يتحدى هؤلاء الأطفال والقصّر على غرار المحتجين البالغين القمع الذي يواجهونه من أجهزة الأمن، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو أظهرت تصدي أطفال لعبوات الغاز المسيّل للدموع عبر انتشالها من موقع سقوطها على الأرض والرد بقذفها على مواقع انتشار رجال الشرطة. كما نقلت مقاطع أخرى قذف الأطفال رجال الأمن بالحجارة وإغلاقهم طرقاً بكتل الحجارة والإسمنت. وكان لافتاً مشاركة أطفال في اعتصام نظمته مجموعات مؤيدة لانقلاب قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان في محيط القصر الرئاسي بالخرطوم، ما أثار انتقادات حول استغلال الأطفال لتحقيق مكاسب سياسية. وبين القتلى الذين سقطوا على أيدي القوات الانقلابية 7 على الأقل تحت سن الـ 18، أصغرهم الطفلة ريماز العطا (13 عاماً) التي أصيبت بعيارات نارية أمام منزلها في منطقة الصحافة جنوب الخرطوم خلال احتجاج نظم في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، قبل أن تتوفى بتأثير جروحها في اليوم التالي.

وقد تنوعت إصابات البالغين الناتجة من طلقات نارية استهدف مناطق الفخذ والبطن والصدر في الجسم. كما أوقف بعضهم ونقلوا إلى مراكز احتجاز مختلفة للشرطة حيث تعرضوا لضرب مبرح. وبين 30 ديسمبر/ كانون الأول الماضي و4 يناير/ كانون الثاني الجاري، اعتقل 18 قاصّاً.

### الضحية مصطفى

وكانت أسرة الطفل مصطفى جودة البالغ 13 عاماً حاولت منعه من المشاركة في احتجاج ضد الانقلاب شهدته مدينة أم درمان غرب الخرطوم نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لكنه استغل لحظات قليلة من عدم المراقبة ولحق بموكب المتظاهرين قرب محطة الشهداء حيث أطلقت الشرطة الغاز المسيّل للدموع بكثافة، وطاردت الشبان فحاول مصطفى الابتعاد ركضاً لكنه وقع في قبضة أفراد من الشرطة الذين أوسعوه ضرباً، بحسب ما يروي خاله إسماعيل عبد الله لـ«العربي الجديد»، والذي يضيف: «لم يكتف رجال الشرطة بضرب مصطفى، إذ أودعوه في مركز احتجاز مكث فيه ليلة من دون منحه أي طعام أو شراب. وبحث أفراد أسرته عنه في ظل انقطاع خدمة الإنترنت والاتصالات الهاتفية، قبل أن تعثر عليه صباح اليوم التالي في مركز الشرطة، حيث حصلت بصعوبة على إذن لزيارته، ثم نجحت في إطلاق سراحه لتكتشف مقدار التعذيب والإهانات التي تعرض لها بلا مراعاة لسنه». ويوضح أنّ «الأسر تحاول منع مشاركة أطفالها في التظاهرات من أجل تجنيبهم أية مخاطر أمنية، لكنها تستغرب في الوقت ذاته طريقة تعامل الشرطة مع أولئك الذين تعتقلهم. وقد قدمت عائلتنا شكوى رسمية استناداً إلى التقرير الطبي لحالة مصطفى، في محاولة لتوجيه رسالة عن رفض أي أسلوب تعامل عنيف مع أطفال محتجين».

وقد أثار التعذيب الذي تعرض له الطفل مصطفى غضباً واسعاً في الأوساط السياسية والقانونية، ودفع مجموعة محامين إلى التحرك ورفع دعوى جنائية استناداً إلى المادتين 142 و157 ضد المجموعة المتورطة في الانتهاكات التي ارتكبت ضده. يقول أحد هؤلاء المحامين، الصادق علي حسن، لـ«العربي الجديد»: «تكرّر تصرفات منفذي الانقلاب الأخير مع الأطفال وممارساتهم التي تنتهك حقوق الإنسان من خلال الاعتقال واستخدام التعذيب والضرب المبرح والتهديد، تلك لنظام الرئيس السابق عمر البشير. وهي تخالف القانون وتتنافى مع قيم وأخلاق المجتمع، علماً أن هناك أدلة على أنّ أفراداً أرتدوا الزي العسكري وآخرين الزي المدني تورطوا في الانتهاكات ضد الطفل مصطفى، ونحن نبدي أسفنا لارتباط هذه الأفعال بجهات يفترض أن تحمي الأطفال وليس انتهاك حقوقهم. ونطالب بضرورة أن يعلم الرأي العام بهذه الجرائم لتحديد الجناة وملاحقتهم».

### مسؤولية المخاطر

يطالب الناشط في مجال حماية الطفولة عثمان العاقب، في حديثه لـ«العربي الجديد»، بأن «يراجع الجميع أنفسهم في شأن الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، وكذلك مواقفهم التي تزج الأطفال في أتون المواجهات الحالية». ويعترف بأنه أخطأ في تأييد وجود أطفال في اعتصام محيط القيادة العامة للجيش السوداني عام 2019 ضد نظام الرئيس المعزول عمر البشير. كما يستنكر استغلال السلطات طلاب مدرسة الخلاوي لتعليم القرآن للانضمام إلى اعتصام القصر الجمهوري الذي أيد الانقلاب العسكري الأخير، وتعمد التعامل مع القضية بمنطق «ضد الانقلاب أو معه». ويوضح أنّ «مسؤولية إشراك الأطفال في التحركات المواكبة للمواقف السياسية وتطوراتها على الأرض تقع بالدرجة الأولى وبند العاتق بشدة بتعامل الشرطة مع المتظاهرين الأطفال عبر إيداعهم في مراكز المشاركون البالغون في المواكب مسؤولية منع الأطفال من الانضمام إليهم، أو في الحد الأدنى مسؤولية إبعادهم من أماكن الخطر، وعدم تشجيعهم على رد عبوات الغاز المسيّل للدموع أو القيام بأي أعمال أخرى ذات طابع عنيف، علماً أن الخطر الأكبر يكمن في تنشئة الأطفال على معاداة أجهزة الأمن، وزرع العنف في نفوسهم الذي يتسبب في تأثيرات اجتماعية سلبية كبيرة. لكن ذلك لا يعني أيضاً حرمان الأطفال من حقهم في التعبير والمشاركة وتبني مواقف». ويندد العاقب بشدة بتعامل الشرطة مع المتظاهرين الأطفال عبر إيداعهم في مراكز احتجاز جنباً إلى جنب مع الكبار، ويصفه بأنه «ينم عن جهل كبير بالقوانين الخاصة بحماية الأطفال التي تفرض تخصيص مراكز احتجاز خاصة بهم»، مشدداً على أهمية إصدار وزير الداخلية أو مدير عام الشرطة تعليمات لكل أقسام أجهزة الأمن والقوات التي تواكب التظاهرات بحسن معاملة الأطفال وإحالتهم إلى الجهات المختصة. كما يطالب بحملة توعية مجتمعية كبيرة تلحظ استخدام وسائل الإعلام وحملات مخاطبة الأسر لتوضيح مخاطر وجود أطفال في التظاهرات، والحدود القانونية والأخلاقية في التعامل معها.

### مخالفة قانون الطفل

من جهتها، تعارض الأمينة العامة لجمعية إعلاميين من أجل الأطفال، أسماء التوم، مشاركة الأطفال والقصر في أيّ احتجاجات حتى يبلغوا مرحلة النضج والوعي. وتشير إلى أنها أصيبت في عينها خلال مشاركتها مع أسرتها في صفوفها في تظاهرة قبل سنوات، ما اضطرها إلى تلقي العلاج في الخارج. وتعدد في حديثها لـ«العربي الجديد» المخاطر التي يواجهها الأطفال في الاحتجاجات، ومنها الاختناق بالغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية التي قد تؤدي إلى وفاتهم، وتأثير بعض المواد على الأعصاب، إضافة إلى الرصاص الحي الذي قتل شباناً كثراً. وحثت كل الأسر على عدم اصطحاب أطفال خلال الاحتجاجات، وإقناعهم بأن دورهم أكبر في المستقبل القريب.

وتقول: «نعم هناك فوائد من مشاركة الأطفال في التظاهرات منها زيادة الحس الوطني لديهم، وتعزيز شعورهم بالمشاركة السياسية في بناء مستقبل بلدهم وفرض الحكم المدني، وتنشئتهم على رفض الظلم والدكتاتورية. لكن كل هذه الإيجابيات لا تقاس أو تقارن بالمخاطر، منددة بشدة بالممارسات ضد الأطفال في أقسام الشرطة، والتي تخالف قانون الطفل الصادر عام 2010 وكل المواثيق والاتفاقات الدولية التي وقعها السودان وتلزم سلطاته بإخضاع الأطفال للقانون أمام محاكم متخصصة، وتوفير معاملة خاصة لهم في حال صدرت أحكام ضدهم، وربطها بالدعم النفسي والاجتماعي. وقوات الشرطة تملك مواقع احتجاز مناسبة للأطفال، وأفراد مدربين على التعامل مع الأطفال المحكومين بجنح، كما تتعامل نيابات خاصة مع حالاتهم.

ويشهد السودان وخصوصاً العاصمة الخرطوم احتجاجات منتظمة منذ إعلان البرهان الانقلاب العسكري. وأغلق متظاهرون شوارع وأعلنوا العصيان المدني، في المقابل، واجهت قوات الأمن ذلك بقمع عنيف لحظ استخدام السلاح ضدهم، ما أطلق موجة إدانات دولية وإجراءات عقابية، ودعوات لإعادة الحكم للسلطة المدنية وتصحيح ما حصل. ومنذ استقلاله عام 1956، لم ينعم السودان إلا بفترات حكم مدني نادرة، إذ هيمنت الانقلابات العسكرية على معظمها. وبعد سقوط حكم البشير في إبريل/ نيسان 2019، لم تحقق مؤسسات الحكم الانتقالية الكثير، وواجهت تفاقم الأزمة الاقتصادية، وحصل انقسام بين المدنيين والعسكريين أضعف الحكومة.

**7**
هو عدد القتلى تحت سن الـ18 الذين سقطوا على أيدي القوات المسلحة في السودان.

> يكرر منفذو الانقلاب الأخير التصرفات التي اعتمدها نظام البشير
>
> الوالدان المسؤولان الأولان عن إشراك الطفل في التحركات المواكبة للمواقف السياسية

# استنفار «شتوي» ضد ألغام الشمال السوري

مع بدء موسم الزراعة الشتوية في الشمال السوري، تزداد أهمية عمليات إزالة الألغام التي تنفذها فرق الدفاع المدني بحرفية التعامل مع المهمات الصعبة

**محمد الأحمد**

كثفت فرق برنامج الذخائر غير المنفجرة «أوكسو» التي تعمل ضمن منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) عملها في تفكيك ذخائر غير منفجرة وإتلافها في مناطق سيطرة المعارضة السورية (شمال غرب)، وذلك بالتزامن مع بدء موسم الزراعة الشتوية، في سبيل تقليل خطر الذخائر غير المنفجرة على المزارعين.

يقول محمد سامي المحمد، الذي ينسق مهمات «أوكسو» ضمن منظمة «الخوذ البيضاء» لـ«العربي الجديد»: «نفذت فرقنا أكثر من 600 عملية لتفكيك ذخائر غير منفجرة عام 2021، وأتلفت نحو 700 ذخيرة من أنواع مختلفة، أكثرها قنابل عنقودية من مخلفات قصف قوات النظام وتلك الروسية». يضيف: «لا يقتصر خطر العمليات العسكرية لقوات النظام وحليفه الروسي على الأثر المباشر والآني الذي ينجم عن قتل المدنيين وجرحهم وتدمير البنى التحتية، إذ يمتد إلى مدى طويل من خلال الإرث الثقيل للموت المرتبط بأيّ قذائف أو صواريخ لم تنفجر تشكل قنابل موقوتة قد تسبب كارثة في أية لحظة، في حال عدم التعامل معها قبل فوات الأوان».

ويوضح المحمد أنّ «ملايين المدنيين في سورية يعيشون في مناطق مليئة بالألغام وذخائر غير منفجرة نتجت من سنوات من قصف قوات النظام وتلك التابعة لروسيا. وتتركز جهود الخوذ البيضاء في التعامل مع هذا الواقع المؤلم والحفاظ على أرواح المدنيين عبر إزالة الذخائر وتوعية المدنيين على خطرها». ويشير المحمد إلى توثيق سقوط 140,702 صاروخ وقذيفة متنوعة منذ بداية عام 2019 وحتى نهاية عام 2020، وذلك رغم فترة وقف إطلاق النار التي شهدها معظم عام 2020. ويقول: «لا تزال توجد أعداد كبيرة من الذخائر غير المنفجرة والألغام بين منازل المدنيين وفي الأراضي الزراعية وأماكن لعب الأطفال، التي نتجت من القصف المنهج للنظام طوال سنوات. وستبقى هذه الذخائر قابلة للانفجار لسنوات أو حتى لعقود، ووجودها وانتشارها في أنحاء سورية سيجعل الخسائر تمتد فترة طويلة حتى إذا انتهت الحرب».

### فرق متخصصة

يتابع: «أنشأ الدفاع المدني السوري 6 فرق متخصصة في إزالة الذخائر غير المنفجرة تضمّ متطوعين مدربين في شكل جيد على التعامل مع أنواع محددة من مخلفات الحرب. وتتوزع هذه الفرق في كل المناطق السورية، حيث أتلفت أكثر من 23 ألف ذخيرة متنوعة حتى الآن، بينها 21 ألف قنبلة عنقودية، رغم أن إمكاناتها محدودة جداً وتواجه غالباً ظروف عمل صعبة للغاية حتّمت سقوط 3 شهداء في صفوفها». ويوضح أنّ «4 فرق للمسح تزور أيضاً قرى تنتشر في الشمال السوري لتحديد المناطق الملوثة بالذخائر، ورسم خرائط ترسل إلى فرق التفكيك كي تعمل بدورها للتخلص من كل ذخيرة في شكل منفرد من دون نقلها من مكانها». ويشير إلى أنّ فرق تفكيك الذخائر في الدفاع المدني السوري عملت في الأعوام الخمس الأخيرة على توثيق استخدام 60 نوعاً من الذخائر المتنوعة لقتل مدنيين منها 11 من أنواع القنابل العنقودية المحرّمة دولياً التي لم يتردد النظام وحليفه الروسي في استخدامها.

### ثلاث مراحل عمل

وحول عمل برنامج الذخائر غير المنفجرة، يقول المحمد: «تشمل آلية العمل ثلاث مراحل متداخلة لإزالة الذخائر غير المنفجرة من مخلفات القصف، أولها تنظيم جلسات لتوعية المدنيين وتنبيههم إلى خطر هذه الذخائر، التي تعتبر من أهم إجراءات مواجهة خطرها، علماً أن فرقنا نظمت نحو 1100 جلسة توعية حضرها 13 ألف شخص أكثر من 90 في المائة منهم من الأطفال. وقد ركزت مواضيع الجلسات على خطر الذخائر المتفجرة وضرورة الابتعاد عن الأجسام الغريبة، وأهمية إبلاغ فرق الدفاع المدني السوري المتخصصة عنها فوراً. وتساعد فرق التوعية في الدفاع المدني فرق برنامج الذخائر غير المنفجرة في هذه المهمة التي تشمل طلاب المدارس وسكان المخيمات والتجمعات السكنية». يضيف: «تتمثل المرحلة الثانية بالقيام بعمليات المسح التي تحصل في كل مناطق الشمال السوري، حيث تحدد الفرق المناطق الملوثة بالذخائر، تمهيداً لإزالتها. وهي قامت بـ600 عملية مسح عام 2021 حددت فيها أكثر من 400 منطقة ملوثة. أما المرحلة الثالثة، فتشمل التخلص النهائي من الذخائر بعد الوصول إلى المنطقة الملوثة وإطلاق عملية بحث دقيق في المكان، تمهيداً لإتلاف الذخائر كل بمفردها بحرفية عالية ومهنية من الفرق التي تحرص على إتلافها بالكامل».

مخاطر كبيرة على المزارعين في الشتاء (Getty)

إرث قبيح للذخائر غير المنفجرة (الأناضول)

# الصين: مصابو كورونا يُحجرون وكلابهم تدفع الثمن

في إطار محاولاتها الدائمة لتطويق فيروس كورونا الجديد، تعمد الصين الى اجراءات مشدّدة. ولعلّ آخرها الإجهاز على الحيوانات الأليفة التي تعود ملكيتها الى أشخاص مصابين بكوفيد-19

لا بتوفّر قانون في الصين يحمي الحيوانات الأليفة (وويك سيليس/ فرانس برس)

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

أثار قتل السلطات الصينية الحيوانات الأليفة التي يملكها مصابون بكوفيد-19 من دون موافقة أصحابها، ضجّة كبيرة في البلاد. وكان ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي في الصين قد تداولوا مؤخراً مقطع فيديو يُظهر أفراداً بلباس الشرطة المدنية في مقاطعة جيانغ شي (جنوب شرق) يضربون كلباً بالهراوات على رأسه، ما أدّى إلى نفوقه. وقد برّرت السلطات المحلية في المقاطعة الحادثة بأنّها استجابة لتعليمات داخلية تقضي بالتخلّص من الكلاب والقطط التي أصيب أصحابها بالوباء، تحسباً لانتقال العدوى من الإنسان إلى الحيوان.

وتأتي الواقعة في ظلّ إجراءات جديدة صارمة، إذ تكافح الصين ظهور بؤر جديدة لفيروس كورونا الجديد في مدن ومناطق عدّة قبل استقبال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية بالعاصمة بكين الشهر المقبل. وقد أفاد بعض المرضى بأنّهم تفاجأوا عندما عادوا إلى منازلهم بعد قضاء فترة الحجر الصحي، بأنه تمّ الإجهاز على حيواناتهم الأليفة. إحدى المصابات وتدعى شو جيان كتبت على صفحتها على موقع «ويبو» (المعادل الصيني لموقع «تويتر»): «كنت حريصة في خلال الفترة الماضية على عدم الإصابة بالمرض، لأنني أملك قطاً في حاجة إلى رعاية. وعند إصابتي، نُقلت إلى المستشفى فأوصيت جارتي بالاعتناء به، لكنّني صُدمت بعد عودتي حين أخبرتني بأنّ رجال الأمن أخذوه عنوة وأعدموه بدم بارد». وبعد اتساع دائرة النقد الشعبي لعناصر الشرطة بسبب الفيديو المتداول، أصدرت السلطات بياناً أعربت فيه عن أسفها للطريقة التي نُفّذ بها الأمر، وأشارت إلى أنها وبّخت المتورّطين وطالبتهم بتقديم اعتذار إلى صاحب الكلب. لكنّها في الوقت نفسه شدّدت على أنّ قتل الحيوانات الأليفة التي يملكها مرضى كوفيد-19، جزء من إجراءات الوقاية الصارمة من الفيروس. وقد علّق أطباء على ذلك بأنه لا يتوفّر حتى الآن علاج للحيوانات المصابة، بالتالي فإنّ القتل الرحيم هو الخيار الوحيد. لي وان شيا (26 عاماً) شابة صينية تقيم في منطقة شيجياجوانغ بمقاطعة خبي التي تخضع للحجر الصحي منذ فترة، تقول لـ«العربي الجديد» إنّها باتت تخشى على كلبها بعد سماعها بأنّ السلطات صادرت عشرات الكلاب والقطط في منطقتها، على الرغم من أنّ أصحابها أصحاء لا يحملون المرض. تضيف أنّه «قبل أسبوع، جُمعت كلاب تعود إلى أشخاص ثبتت إصابتهم بكوفيد-19 وأُحرقت كلها في أحد الأنفاق. وحين استفسر السكان عن الأمر، قيل لهم إنّ نتيجة اختبار الحيوانات أتت موجبة في ما يخصّ إصابتها بالوباء، ولأنه لا يتوفّر علاج خاص بها، كان لا بدّ من الإجهاز عليها. أضيف أنه في حال لا يفعلون ذلك، فإنّ الوباء لن ينتهي وسوف يستمر إلى ما لانهاية».

> تكافح الصين ظهور بؤر جديدة لفيروس كورونا في مدن عدّة
>
> أشار حقوقيون إلى أنّ الحيوانات ضحية للفيروس مثل البشر

تعقيباً على ذلك، يقول الطبيب تسانغ وي المقيم في العاصمة بكين لـ«العربي الجديد» إنّه «حتى الآن لم تثبت الأبحاث والدراسات الطبية بأنه في إمكان الحيوانات الأليفة أن تنشر الفيروس وتنقل العدوى إلى الإنسان»، مشيراً إلى أنّ «ما يُشاع حول هذا الأمر يستند إلى اجتهادات فردية ما زالت محلّ شكّ». يضيف أنّ «الحل الأمثل في حال ظهور إصابات في داخل أسرة تملك حيوانات أليفة مثل القطط والكلاب، هو عزل تلك الحيوانات كإجراء احترازي»، مؤكداً أنّ «الإجهاز عليها بصورة بشعة أمر غير إنساني يستوجب التحقيق والمساءلة». وكان حقوقيون في الصين قد دعوا في أعقاب حوادث مماثلة إلى معاملة متسامحة ورحيمة مع الحيوانات الأليفة التي تثبت إصابتها. وأشاروا إلى أنها ضحية للفيروس مثلها مثل البشر. وتشرح الناشطة الحقوقية شياو لين لـ«العربي الجديد» أنه «وفق القانون الصيني، يمكن قتل الحيوانات البرية أو الماشية المصابة في أثناء وباء، لكنّ القطط والكلاب ليست مدرجة في قائمة الماشية، بالتالي فإنّ قتلها أمر غير قانوني». أضافت: «من المؤسف أنه لا يتوفّر حتى الآن قانون في الصين يحمي الحيوانات المصاحبة، الأمر الذي يصعّب القتال على هذه الجبهة لحمايتها». لافتة إلى أنه «في ظل الوضع الحالي، لا يجد أصحاب الحيوانات الأليفة سوى تقديم الالتماسات عبر الإنترنت وتوجيه دعوات إلى الحكومات المحلية كي تتّخذ سياسات أكثر إنسانية»، لكنها ترى أنها «محاولات محدودة لن تؤدّي في النهاية إلى تغيّرات جوهرية».

وكانت وسائل إعلام صينية رسمية قد طلبت من الشبان الغاضبين تفهّم الظرف الذي تمرّ به البلاد وعدم التسرّع في إطلاق الأحكام وتعميم حالات وتجاوزات فردية. وجاء في صحيفة «غلوبال تايمز» الحكومية أنّه لا ينبغي توسيع النقد ليشمل جهود الوقاية من الوباء على مستوى البلاد، فالمجتمع يخضع إلى أشدّ حالات الإغلاق والحجر الصحي، وهو أمر يتطلب تضافر الجهود من أجل تحقيق استراتيجية الحكومة في تصفير عدّاد الإصابات.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني